قرر القضاء المصري، اليوم الأحد، منح حق إطلاق اللحية لضباط الشرطة، حيث ألغى قرار وزارة الداخلية بإحالة ضابط ملتح إلى الاحتياط، وألزم المحكمة بإعادته إلى وظيفته.

وأصدرت محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية (شمال مصر) الدائرة الثالثة برئاسة المستشار حسنى سالمونى فى جلساتها صباح اليوم الأحد، حكما بإيقاف قرار الإحالة والاحتياط وما يترتب عليه من آثار وعودة المقدم ياسر عاشور إلى عمله، وذلك فى القضية رقم 10950 لسنة 16 ق المرفوعة من قائد حرس محكمة الدخيلة بمديرية أمن الإسكندرية ضد وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم والمجلس الأعلى للشرطة.

وبدأت القضية عندما قام مجموعة من الضباط على رأسهم المقدم ياسر محمد فتحي محمد و المشهور بـ''ياسر عاشور'' - كان يشغل منصب رئيس حرس محكمة الدخيلة - برفع دعوى قضائية أمام مجلس الدولة بالإسكندرية ضد وزير الداخلية ومدير الأمن للمطالبة بوقف تنفيذ القرار رقم 23 لسنة 2012 و الصادر بإحالتهم إلى مجلس التأديب بسبب إطلاق لحاهم.

كما طالبوا بإلغاء القرار رقم 403 لسنة 2012 بإحالتهم إلى الاحتياط؛ حيث ادعى الضباط في دعوتهم أن إطلاق اللحية لا يتعارض مع المظهر العام.

ورأت المحكمة في حيثياتها أنه لا يجوز إحالة ضابط إلى الاحتياط إلا في حالات الضرورة أو في حالة ما يصدر من الضابط، ما يعتبر إخلال جسيم بواجبات وظيفته، كما رأت أن الضابط لم يرتكب قدرا من الجسامة والخطورة التي توجب إبعاده عن وظيفته فورا، أو اتباع إجراءات المساءلة التأديبية العادية من الإحالة إلى التحقيق أو إلى مجلس التأديب، وبالتالي، قرار الإحالة إلى الاحتياط باطلا ، وفقا لما نقلت الشروق المصرية .

وأضافت المحكمة، أنه على فرض صحة ما أثاره المدعي من "إطلاق لحيته" تمثل مخالفة تأديبية حسب وزارة الداخلية، فإن الفصل في ذلك منوط بالسلطات التأديبية المنصوص عليها بقانون الشرطة، وأن هذه المخالفة لا يصل لحد الخطورة التي تهدد الصالح العام أو تؤثر بالسلب في شأن وظيفته.

وأكدت المحكمة أنه لا توجد ضرورة ملحة لإحالة الضابط للاحتياط، وأن المشرع قد أتاح للإدارة نظام التأديب، وصدور حكم بالاحتياط صدر في غير الأحوال الواردة في هذا النظام.

في الوقت نفسه قدم الضباط للمحكمة طلبا من عدد من المسيحيين بوزارة الداخلية كانوا قد قدموه إلى وزارة الداخلية برغبتهم في إطلاق اللحية كونها حرية شخصية.

من جانبه، قال النقيب هاني صبري شاكري، والمتحدث الرسمي باسم الضباط الملتحين، أنهم قاموا برفع 18 دعوى قضائية على وزير الداخلية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 21/05/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com